الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية
و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000-2020

إعداد الطلبة:
- عيشوبي خضراء
- دحماني أمـــال

إشراف الأستاذة:
- د طلحاوي فاطمة الزهرة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــاً
د. طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر (أ)	مقرراً ومشرفـــــــاً
العبادي أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشـــــــــاً

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة احمد دراية - ادرار

شهادة الترخيص بالايداع

انا الأستاذ(ة): فاطمة الزهراء طلحاوي

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : محددات الاتفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020

من إنجاز :

الطالب(ة) عيشوبي خضراء
الطالب(ة) دحماني آمال

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في : 09 جوان 2022

مساعد رئيس القسم:
صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية
و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000-2020

إعداد الطلبة:

- **عيشوبي خضراء**
- **دحماني أمال**

إشراف الأستاذة:

- **د طلحاوي فاطمة الزهرة**

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيســــــــــــاً
د. طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر (أ)	مقرراً ومشرفـــاً
العبادي أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشـــــــــاً

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

*قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم *

الشكر والثناء الله عز وجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل ،فالله الحمد على هذه النعم.

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل الأستاذة الفاضلة *طلحاوي فاطمة الزهراء *

التي أشرفت علينا طلية أنجاز هذا البحث بنصائحها ،وإرشاداتها القيمة كما تفضلت علينا بوقتها، وذلك رغم انشغالاتها، وارتباطاتها، ونتمنى أن يجعل الله هذا العمل في ميزان حسناتها،كما نتوجه بخالص الشكر ألي كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاقتصادية ،ونشكر أيضا أساتذة المناقشة الذي لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم، والى من كل ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

الحمد لله و الصلات والسلام على من لا نبي بعده الحمد لله الي هدانا لهدا وما كنا لنهتدي لولا إن هدانا الله

أهدي ثمرة نجاحي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الناس.....أمي الغالية رحمها الله.

إلى من كللهالله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... كلماتك نجوم أهتدي بها.....والدي العزيز الغالي اطال الله عمره.

إلى أعز ما أملك في الوجود بعد والدي وهم إخوتي " محمد، بوجمعة، عبد الخالق، سفيان ،عبد الباسط "الذين كانوا لي مصدر عون ودعم معنوي وحسي حفظكم الله.

إلى منبع الحنان والعطف أختي" سميحة "

إلى مصدر سعادتنا وجوهرة العائلة أختي "حليمة "

إلى التي دائما تدعو لي بكل خير أبناء خالتي " حفصة، أيمان، أسراء،ابتهال".

إلى أعمامي وعماتي و أبنائهم كل باسمه.

إلى أستاذتي الفاضلة "طلحاوي فاطمة الزهراء".

إلى كل الأحباب و الأصدقاء من كل لهم أثر على حياتي والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي، أهديهم هذا العمل.

خضراء

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين أما بعد فالشكر الله على نعمه.

اهدي هذا النجاح إلى أسرتي الصغيرة ابدأها بمن ضحت بنفسها في سبيلنا وقرة عينيي أمي أطال الله في عمريها

والى سندي في الحياة أبي خفضهالله

والى أخواتي أحلام وحنان وختاما بمن شرفتنا في هذه الأيام المباركة ابنة أختي كوثر

والى خالاتي وأخوالي وبالأخص محمد أنار الله دربه أينما كان

والى أستاذتي الفاضلة لكي جزيل الشكر والعرفان طلحاوي فاطمة الزهراء

وكل من ساهم ماديا ومعنويا وكل من تسعه داكرتي ولم تسعه مدكرتي

والى عفاف زميلتي فالمذكرة والى من أحبه قلبي محمد

وفي الاخير الفضل كله لله وحده وشكرا

أمال

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
– البسملة	
– الشكر والعرفان	
الإهداء	
– فهرس المحتويات	
– قائمة الجداول	
– قائمة الأشكال	
– قائمة الملاحق	
–المقدمة.	أ–ب
–الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق العمومي	
–تمهيد الفصل الأول.	4
–المبحث الأول: ماهية الإنفاق العمومي.	5
المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية.	5
المطلب الثاني: عناصر النفقات العمومية.	7
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية.	8
–المبحث الثاني: الدراسات السابقة الموضوع.	9
المطلب الأول:الدراسات العربية.	10
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	10
–الخلاصة الفصل الأول.	12
–الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة.	
–تمهيد الفصل الثاني:	14
–المبحث الأول: تقدير المتغيرات الدراسة وتحليل معطيات الدراسة؛	15
المطلب الأول:المتغيرات الدراسة؛	15
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية؛	17
–المبحث الثاني:التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية ؛	23
المطلب الأول: الاختبار الحدود؛	23
المطلب الثاني:تقدير النموذج؛	27
المطلب الثالث:التقييم الإحصائي النموذج؛	29
خلاصة الفصل الثاني؛	

الخاتمة	34
قائمة المصادر والمراجع؛	36
الملاحق.	38
الملخص	41

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	15
2	تطور المتغيرات الداخلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	16
3	تطور المتغيرات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	18
1-3	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	18
2-3	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	19
3-3	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	20
1-2	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	22
3-2-2	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	23
5-4-2	نتائج اختبار فيليبس بيرون(PP)	23
6-2	نتائج اختبار حدود INV	24
7-2	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL	26
8-2	تقدير صيغة نموذج تصحيح لمنهجية ARDL	27
9-2	اختبار جودة التوفيق R2للنموذج INV	28
10-2	اختبار F	30

قائمة الإشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقسيمات الأنفاق عمومي	8
2	مجموع التراكمي للبواقي للنموذج	31

مقدمة

مقدمة

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد المختلفة، وتعتبر التنمية الاقتصادية أهم عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدي الحكومات مستعملة في ذالك الميزانية العامة كأداة والية لتخطيط وتنفيذ برامج النفاق العمومي للرفع من الطاقات الإنتاجية على شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، من اجل إحداث تغيرات على الطلب الكلي للسلع والخدمات باستخدام سياسة الإنفاق العمومي، أطلقت السلطات العمومية سنة 2001 دينامكية واسعة من برامج إعادة الأعمار والتي تمثلت على وجه الخصوص في برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والبرنامجيين الخماسيين للتنمية للفترة (2010-2014) و(2015-2019).

سياسة الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة اقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويعتبر الأنفاق العمومي من دراسة محددات الأنفاق العمومي من أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، ومن أهم التقسيمات الأنفاق الحكومي في الجزائر ،فالإنفاق العمومي هو "مبلغ من المال، بقصد تحقيق منفعة عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية متمثل في معدل البطالة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي والجباية البترولية وسعر الصرف .....غيرها.

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تطور الإنفاق العمومي على نمو الاقتصادية الجزائر، ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

1- الإشكالية الرئيسية:

- ✓ فيما تتمثل محددات الإنفاق العمومي في الجزائر ؟

والإجابة عن الإشكالية الرئيسية كان لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ الإنفاق العمومي على الجابية البترولية .

2- الفرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- ✓ من بين محددات الإنفاق العمومي الجباية البترولية.

3-أهمية الدراسة :

أن أهمية البحث في اختبار مدى أهمية الأنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية،

3- أهداف الدراسة :

- ❖ أعطاء مفاهيم الأنفاق العمومي.
- ❖ معرفة محدداته الإنفاق العمومي في الجزائر .
- ❖ الوصول إلى نتائج وتوصيات في الأنفاق العمومي لتحقيق استقرار الاقتصادي .

4- دوافع اختيار الموضوع :

- ❖ البحث على العلاقة بين الأنفاق العمومي والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر .
- ❖ الرغبة في معرفة أهمية الأنفاق العمومي في الجزائر .
- ❖ معرفة مدى تأثر الأنفاق العمومي على المتغيرات الاقتصادية .

6-حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية :الفترة الدراسة من السنة 2000الى 2020.
- الحدود المكانية: تمثلت في الدراسة حالة الاقتصادية الجزائر.

7-المنهج المتبع:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة في الإنفاق العمومي، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على تقارير البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات والصندوق العربي .

8- صعوبة الدراسة:

- صعوبة الحصول علي البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة .
- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي.

9- تقسم البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث،قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين حيث يتناول الفصل الأول الجانب النظري عموميات حول الإنفاق العمومي، تم تقسميه إلى مبحثين :

المبحث الأول: يتمثل في ماهية النفقات العمومي ومفاهيم عامة.

المبحث الثاني: فتناول الدراسات والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بالدراسة الموضوع.

أما الفصل الثاني يتمثل في الجانب التطبيقي للدراسة،وتم تقسيمه إلى المبحثين :

المبحث الأول: تقديم المتغيرات الدراسة وتحليل المعطيات الدراسة.

المبحث الثاني: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية.

الجانب النظري
عموميات حول الانفاق العمومي

تمهيد:

تستخدم الحكومات الإنفاق العمومي كأداة من أدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور لما له من دور أساسي؛ باعتباره احد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدولة بتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المسطرة أو المنشودة؛ فالإنفاق العمومي هو الأداة الرئيسية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العمومي من أبرزها توسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز التنويع الاقتصادي.

نظرا للتطورات التي تطرأ في مجال تحديد محددات الإنفاق ونظرا لتعددها وتوسع مجالها إلا إنها حسب كل مرة من الزمن وعلى أي مجال تم تحديد مجال هذه المحددات بحيث تحدث بها زيادة ونقصان من متغيرات من فترة إلى أخرى بمعايير تحددها وتقسيمات معنوي وظيفية لهذا الإنفاق إلا أن هذه الحدود لا يمكن التحكم فيها ودراستها وحصرها لأنها شاملة ومتعددة،

وللتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العمومي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العمومي

يعتبر الإنفاق العمومي من بين أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية

اختلفت التعارف التي تطرقت إلى الإنفاق العمومي من حيث الصياغة لكنها اتفقت على المعنى والمفهوم الأساسي لها، وهناك عدة تعارف نذكر منها:

يمكن تعريف الإنفاق العمومي على انه مجموع المصروفات التي قوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى ما تضمه هده الدولة.[1]

يقصد بالنفقة العمومية أنها مبلغ نقدي ينفق من طرف شخص عام بهدف تحقيق منفعة عام.[2]

تعتبر النفقات العمومية بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام تحقيق منفعة عامة.[3]

كما يعرف علماء المالية النفقة العامة بكونها مبلغ من النقود ويقوم بأنفاقه شخص عام إشباع حاجة عامة.[4]

كما عرف البعض الأخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجة عامة.[5]

ومن خلال التعارف السابقة نستنتج أن الإنفاق العمومي هو مجموعة من المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها علي أشخاص عام بغيت تحقيق منفعة عامة، وبهدف إشباع حاجات عامة.

المطلب الثاني: عناصر النفقات العمومية

من خلال التعارف السابقة للنفقات العمومية نستخلص أنها ذات عناصر ثلاثة وهي:

1- مبلغ نقدي.

2- يقوم بإنفاقه شخص عام.

3- الهدف منه تحقيق النفع العام.

* الفرع الأول:النفقة العمومية مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العمومي باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، من اجل تسير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتمشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شانها شان الأفراد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لما يعد الإنفاق النقدي أفضل صور الإنفاق على الإطلاق؟

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي والكلي للمبادئ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ب ط، مصر،2001، ص437.

[2] د,سوزي عدلي ناشد,"المالية العامة",كلية الحقوق ,جامعة الإسكندرية,منشورات الحلبي الحقوقية ,2003,ص28 .

[3] د,محرزي محمد عباس,"اقتصاديات المالية العامة " , الطبعة الرابعة ,ديوان المطبوعات الجامعية,ص55.

[4] فوزت فرحات ,المالية الاقتصادية المالي ,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت –لبنان ,ص265 .

[5] حسين مصطفي,المالية العامة,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,طبعة الأول,1995,ص11

تركز الإجابة هنا على عدة دعائم أساسية:

1-يرتكز استخدام الدولة للنقود في الإنفاق على تسهيل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المختلفة على النفقات العامة ضمانا لحسن الاستخدام بناءا على الضوابط والقواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة لتحقيق النفع العام، إضافة إلى الرقابة على الإنفاق العيني الذي يمثل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.

2-إن نظام الإنفاق العيني وما يتبعه من المزايا العينية يؤذي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة في توزيع الأعباء والتكاليف بين الأفراد .

3- أدى رسوخ مبادئ الديمقراطية إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية العمل بدون اجر أي عن طريق ما يسمى بالسخرة لتفاني مع حرية الإنسان وكرامته .

4- يشير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية مما يؤذي إلى عدم الدقة مما يؤذي إلى محاباة بعض الأفراد دون غيرهم وإعطائهم مزايا عن بعضهم.[6]

-إن النفقات العمومية دائما ما تتم في صورة نقدية وذالك نتيجة للأسباب والركائز السابقة بحيث أدى الإنفاق في صورته النقدية إلى زيادة حجم النفقات العامة وبالتالي ازدياد حجم الضرائب كمصدر أساسي و أولي للإيرادات العامة وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع هذه الأعباء كل حسب قدرته التكلفية .

***الفرع الثاني : النفقة العمومية يقوم بها شخص عام**

لا يعتبر المبلغ التقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبل النفقات العموميةآلا أذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية .وعلى هدا الأساس لا تعتبر النفقات العامة للنفقات من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق المصلحة العامة، وإنما تدرج ضمن النفقات الخاصة، ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقات العامة والخاصة.[7]

أ-المعيار القانوني: حسب هدا المعيار فان النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في الدولة، الإيرادات، الوزارات الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة، آن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم فالأول يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة باعتماده على قوانين وقرارات إدارية والثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص وبالتالي فنقطة الارتكاز في هدا المعيار هي شخص قائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق. [8]

ب- المعيار الوظيفي:

يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية للفرد القائم بالإنفاق.

وبناءا على هذا ذالك فلا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن أفراد عامة نفقات عامة بل النفقات التي تصدرها الدولة هي التي تعتبر نفقات عامة لكونها سلطة أمرة وسيادية أما التي تقوم بها الأشخاص العامة(نفقات الأفراد) والدولة فإنها نفقات خاصة والعكس من ذالك فان النفقات التي تقوم بها أشخاص خاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام الآمرة شريطة أن تكون هذه النفقات نتيجة استخدام سلطتها السيادية فإذا قاموا بهذه النفقات بصفتهم سلطة عامة (أي مزودة بالوسائل التي يعطيها أشخاص القانون العام)فان النفقة تعتبر عامة وان كان تصرفهم من شان الأفراد العادين فإنها نفقة خاصة.

وفقا لهذا المعيار فان النفقات العمومية لا تصدر من أشخاص القانون العام بل تصدر هذه من أشخاص القانون الخاص.

---

[6] سوزي عدلي ناشد,المالية العامة,مرجع سبق ذكره,ص29.

[7] سوزي عدلي ناشد,الوجيز في المالية العامة,دار الجامعة الجديدة للنشر,مصر 2000,ص27.

[8] محرزي محمد عباس,اقتصاديات المالية العامة,مرجع سبق ذكره,ص60.

وبناءا على ما تقدم فانه يجب التوسع في تعريف نفقة عامة بحيث تشمل جميع النفقات التي تنفقها الدولة أو مشروعاتها العامة والمحلية والقومية بغض النظر عن سلطة الآمرة و السيادية لها أو طبيعة الوظيفية التي يصدر عنها الإنفاق لما في ذالك من مواكبة تطور دور الدولة وتوسعه.

***الفرع الثالث: الغرض من النفقة العمومية تحقيق نفع عام:**

يتوجب أن يكون الهدف من النفقات العامة تحقيق النفع العام لإشباع الحاجات العامة والمصالح العامة بحيث لا يجب على النفقة تحقيق نفع خاص لفرد واحد مثلا يجب أن تحقق النفع العام لا النفع الخاص.

ويعود تبرير هذا العنصر إلى توزيع المساواة بين الأفراد والتساوي في تحمل توزيع الأعباء فيما بينهم كالضرائب مثلا،ومن تم يجب التساوي في النفقات العامة بحيث أن تحمل الأعباء العامة و النفقات العامة هما وجهان لعملية واحدة لذا فليس من المتصور أن تكون النفقات لغرض خاص لما يخالف ذالك مبدأ المساواة والعدالة الذي تحدثنا عليه أعلاه حيث كان هذا هو المتفق عليه والمشترك في كتاب المالية العامة.[9]

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية:

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية ،ومن أهم هذه التقسيمات العلمية والاقتصادية التالية:

1-تقسيم النفقات العمومية من حيث الأغراض المباشرة لها :

تنقسم النفقات العمومية وفقا للغرض منها ،كما يفصل تسميتها _بالتقسيم الوظيفي _ ،إلى ثلاثة نفقات أساسية هي:

أ-النفقات أدارية

ب- النفقات اجتماعية

ج- النفقات اقتصادية

أ- النفقات الإدارية:

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجلات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشئون السياسية لهم.

ب- النفقات الاجتماعية:

وهي تلك النفقات التي تتعلق بالأهداف والإغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ،وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع ،في كل من البلاد المتقدمة على السواء.

ج-النفقات الاقتصادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية. حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة.

2- تقسيم النفقات العمومية من حيث دوريتها: تتمثل في النفقات العادية أو غير العادية.

ويعرف تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:نفقات عادية وغير عادية

ويقصد بالنفقات العادية: تلك تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ،أي كل سنة مالية ،ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها . و المقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لأخر.

[9] د,سوزي عدلي ناشد,"المالية العامة ",مرجع سبق ذكره, ص29-30.

أما النفقات غير العادية: فهي تلك التي لتتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة أليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو أصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات حرب.....الخ. وإذ كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية .فان النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير العادية كالقروض .[10]

3-تقسيم النفقات العمومية بحسب استخدام القوية الشرائية: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

تقوم هذه التفرقة على أساس تحليل طبيعة النفقات، التي تقوم بها الدولة.

أ-النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات منتجة، تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو سلع خدمات.

ب-النفقات التحويلية: فهي نفقات تقوم بها الدولة دون أن تحصل في مقابلها على أية خدمة أو سلعة، فالنفقات التحويلية ترد على دخول موجودة من قبل،ولا تؤدي إلى خلق أنتاج جديد.وتحتل النفقات التحويلية أهمية من حيث استخدامها ،في معالجة التقلبات الاقتصادية وإقامة التوازن الاقتصادية العام.[11]

4-التقسيمات النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية

أ- النفقات الجارية: هي كل ما تقوم به الدولة من أنفاق عام يستهدف تسيير أدارتها والحصول على السلع والحاجات الجارية التي سنويا

ب- النفقات الرأسمالية: هي تلك النفقات الاستثمارية التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو لزيادة الخدمات العامة.وأن معظم الدول تلجأ إلى الاعتماد عادة على الإيرادات العامة لتحويل النفقات الجارية وعلى القروض العامة لتمويل النفقات الرأسمالية. [12]

الشكل رقم 1: تقسيمات النفقات العمومية

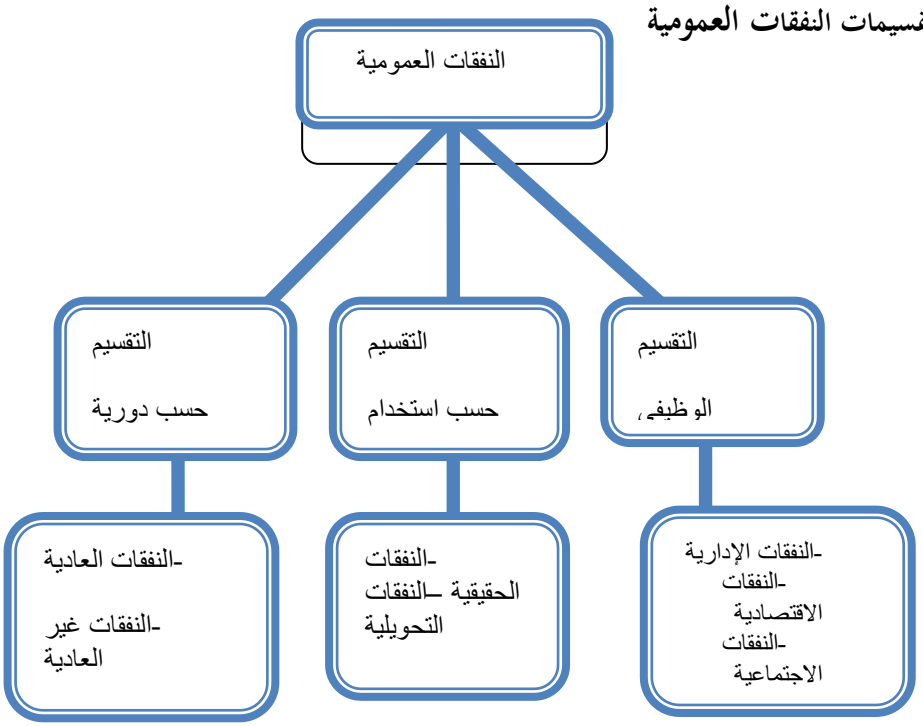

المصدر:من أعداد الطالبتين.

[10] د,سوزي عدلي ناشد,"أساسيات المالية العامة ",كلية الحقوق ,جامعتي الإسكندرية العربية ,الطبعة الأولى, سنة 2008,ص35-44.

[11] د,زينب حسن عوض الله,"مبادئ المالية العامة",كلية الحقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت العربية, الدار الجامعة ,1998,ص39-40.

[12] د,فوزت فرحات ,المالية :الاقتصاد المالي,مرجع سبق ذكره,ص 279

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الموضوع

بخصوص الدراسات السابقة اعتمدنا على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، حيث قسمنا المبحث ألي ثلاثة مطالب فخصصنا المطلب لأول الدراسات العربية، والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية مرتبة حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، أما بحصص المناقشة للدراسات السابقة والدراسة الحالية، وهناك العديد من الدراسة السابقة لهذا الموضوع نذكر منها:

المطلب الأول: الدراسات العربية

- **دراسة (أيمن نايف العشعوش، 2010)**: هدفت هذه الدارسة إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق العمومي في سوريا خلال الفترة (1970_2005). وتم استخدام مجموعة من المتغيرات التفسيرية كالناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، مستوى السيولة ومتغيرات ديمغرافية أخرى كالتعداد العام للسكان ودرجة التحضر ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

وبينت نتائج الانحدار الخطي لمتغير الأنفاق العمومي على المتغيرات التفسيرية أن معلمات النموذج المقدرة تتفق إلى حد بعيد مع النظرية الاقتصادية، بينما أوضحت نتائج تطبيق اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وجود جذر الوحدة في بعض متغيرات الدراسة وعدم وجوده في متغيرات أخرى وبتالي تم استخدام طريقة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ، حيث بينت هذه الطريقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير الأنفاق العمومي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و إجمالي عدد السكان ومعدل التحضر.

دراسة (شويرب جلول،2014):تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العمومي في الاقتصاد الجزائر لفترة زمنية تمتد من 1980إلى2014 باستخدام نموذج خطي متعدد، وقد بينت الدراسة أن الجباية البترولية هي محدده الأساسي بالإضافة إلى الجباية العادية، رصيد الميزانية ، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي .وبناءً على النتائج المتوصل إليها فقد أوصت

- الدراسة على ضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات البترولية التي تتحدد بناء على أسعار البترولية والتي تتحكم فيها عوامل خارجية، مما يجعل إيراداتها غير مستقرة ويظهر ذلك من خلال الميزانية الحكومية، وعلى الدولة استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع مُنتجة لتوفير موارد مالية جديدة، كما يستوجب على الحكومة العمل على تطوير النظام المالي الذي من شأنه استيعاب المدخرات، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية عجز الموازنة الحكومية، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

- **دراسة (حسيبة مداني،**2014) :تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال1980 VAR 2014- ،وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرا نجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي والواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز لإنتاجي.

- **دراسة (بن جلول خالد،فلفول عبد القادر،2018)**: تهدف هذه الدراسة العلاقة بين حجم الأنفاق العمومي والبطالة في الجزائر خلال الفتَرة 1990 -2015 خلال المدى القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ، ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة والأنفاق العمومي، وبينت الدارسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الأنفاق العمومي ومعدلات البطالة لها العلاقة طردية بين الإنفاق العام التعديل التي تحدث الانحرافات في خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين لتعود معدلات البطالة إلى قيمها التوازنية والطبيعية. ومن النتائج المهمة التي توصل أليها أن انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر من أهم المتغيرات الإنفاق العام.

- **دراسة (عبد الحق تفات ،محمد ساحل،2020)**: تبحث هذه الدراسة في محددات الأنفاق العام في في الجزائر على المديين القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة من عام 2000 إلى عام 2017 . تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ، علاوة على متغيرة الجباية البترولية هي أهم المتغيرات المسؤولية عن تحركات الأنفاق العام في الاقتصاد الجزائري ، في حين لم تتمتع بقية المتغيرات المتمثلة في معدل البطالة والكثافة السكانية والاستثمار الأجنبي المباشر على المعنوية الإحصائية، ما يعني عدم وجود تأثير لها على مستويات الأنفاق العام في الجزائر .

- **دراسة (سليم لعقون، 2021)** : تهدف هذه الدراسة إلى اثر الأنفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1996-2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطاء ، كذلك محاولة بناء نموذج اقتصادي القياسي لأثر الأنفاق العام الذي تنفقه الجزائر علي معدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة ،بالاعتماد على بيانات سنوية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الأنفاق العمومي ومعدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- **دراسة (*Saleem Suleiman AL-Hajaya،2018*)**: تهدف هذه الدارسة إلى معرفة محددات الإنفاق العمومي العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة (**2000** -2014)باستخدام منهجية التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العمومي لهذه البلدان باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة ،وتم اختبار استقرارية متغيرات الدارسة من خلال اختبارLevin)،(Lin and Chu LLC واختبار Im Pasdaran and Shin (IPS)، كما تم الاتجاه لاختبارات التكامل المشترك للبيانات المدمجة وهي بشكل أساسي كل من اختبار Kao واختبار Pedro ni، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها مسبقا وتبعا لتحليل نموذج الدراسة والوصول للنتائج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها تفيد بأن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة لمعدل التضخم ومعدل النمو السكاني تعتبر من أهم المحددات التي التوسع لها الإنفاق العام الدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تعطِ دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول.

- **دراسة (Lecturer Muhannad K. Abed،2019)** : يهدف البحث إلى بيان علاقة الأنفاق العام بالتضخم في العراق خلال المدة (**2004-2017**)، حيث عرفت العراق خلال تلك المدة أن للإنفاق العمومي قدراً مهم في سياسته الاقتصادية، وهذا الأنفاق أدى إلى ظهور فجوات كبيرة في الطلب والعرض التي سببت ضغوطات تضخمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، والذي بات يعاني منها لعدم وجود رؤية حقيقية لمسارات الأنفاق العام، ومن نتائج هذا البحث وجود علاقة توازنيه بين الأنفاق العام والتضخم خلال مدة الدراسة، إلى جانب أن الأنفاق العام هو أحد أسباب ظهور مشكلة التضخم في العراق.

من خلال الدراسات السابقة يتبن أن الإنفاق العام لها العلاقة بين النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة،كانت تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير السياسة الإنفاق العام على المتغيرات الدراسة وتمثل في المتغيرات الدراسة الداخلية والمتغيرات الخارجية،لا أنها اختلفت في بعض النقاط منها: الإطار ألزماني والمكاني حيث تم عرض هذه الدراسات العربية وأخرى أجنبية.

أما المنهج المتبع وطرق الدراسة فمنها من اعتمد على استخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة والاختبارات التكامل المشترك،اختبار استقرارية،النموذج اقتصادي القياسي،وذلك باستخدام أدوات تحليلية وقياسية.

أما بخصوص دراستنا فقد اعتمدنا على المتغيرات الدراسة متمثل في تطور الإنفاق العام،المعدلات البطالة،التضخم،المعدلات النمو الاقتصادي، ومدى تأثير النمو الناتج المحلي على محددات الإنفاق العمومي في الجزائر، ومنها توصيل إلى النتائج التالية كان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما دارسناه استخلصنا أن لتحديد محددات الإنفاق العمومي فان يجب التطرق إلى ماهية النفقات العامة و مجالاتها بحيث عرفت النفقة العامة أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام من اجل تحقيق نفع عام وان يكون هذا المبلغ من المال الخاص للفرد الذي يقوم بإنفاقه وبالاعتماد كذالك على بعض الدراسات السابقة التي قد تكون مشابهة تماما للموضوع أو في صلب الموضوع المدروس وبهذا تم التوصل إلى أن هذه النفقات لها تقسيمات اقتصادية وتنقسم حسب دورية النفقة وطبيعتها وحسب أغراضها والآثار التي تخلفها، وتقسيمات وظيفية تنقسم كذالك حسب التقسيم الإداري و الوظيفي والاقتصادي،كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع،وتوجد لنا بعد الدراسة النظرية التطرق إلى الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الدراسة الجانب النظري التي تضمنها الفصل السابقة حول عموميات الإنفاق العمومي، سنحاول من خلال الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة المتغيرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2020. ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى التحليل المتغيرات وأدوات الدراسة، وتوصل إلي لنتائج الدراسة من جليل التحليل البيانات المعطيات الدراسة الاقتصادية الكلية.

وتهدف هذه الدراسة من خلال هذا الفصل إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة وذلك من خلال المبحث الأول:تقديم المتغيرات الدراسة وتحليل معطيات الدراسة.

المبحث الثاني: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية.

المبحث الأول:تقديم المتغيرات الدراسة وتحليل معطيات الدراسة

سيتم من خلال هذا الفصل تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة في المعرفة محددات الإنفاق لعمومي في الجزائر خلال الفترة 2000الى 2020بالاعتماد على تحليل البيانات المتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: المتغيرات الدراسة

1-**تعريف المتغيرات:**

أ-المتغير التابع:

- **الإنفاق العمومي"G"**: هو أجمالي الأنفاق العام بالعملة المحلية، وقد تم الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية الثلاثة.

ب-المتغيرات المستقلة:

- **النمو الاقتصادي INF**": الزيادة في النمو الناتج المحلى الحقيقي بالنسبة المئوية، وتم اعتمد على البيانان من الديوان الوطني الإحصائيات.
- **معدل التضخم"PIR"**: هو عبارة عن الارتفاع المستمر والعام في الأسعار،تم الحصول علي البيانات من البنك الدولي.
- **الجباية البترولية""**: وتشمل الإيرادات البترولية بالعملة المحلية (مليون د ج)، تم الحصول على البيانات من تقارير البنك الدولي.
- **اعدد السكان"POP"**: إجمالي عدد السكان كل سنة،تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصاء
- **معدل سعر الصرف**: ويعبر على عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، ومصدر الإحصائيات البنك الدولي.

2- تمثل التطور المتغيرات الدراسة:

الجدول الرقم 1:تطور الأنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الإنفاق العمومي	معدل التغير %
2000	176.19	23
2001	357.40	12
2002	452.93	17
2003	516.50	12
2004	638.04	9
2005	806.90	8
2006	1015.14	20
2007	1434.63	27
2008	1973.27	35
2009	1946.31	1

2010	1807.86	5
2011	1934.50	31
2012	2820.40	21
2013	2544.20	15
2019	8557.20	11
2020	7772.00	14

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي .

من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن الأنفاق العمومي عرفت فترة البرامج الإنعاش الاقتصادي تطورا كبيرا في السنة 2000 بمعدل 19،176مليار د.ج ألي السنة 2001برتفاع مستمر بين معدل الأنفاق العام ب357.395مليار د.ج ،وكانت الفترة مابين 2002-2006 بالارتفاع معدلات الأنفاق العمومي بشكل كبيرا علي السياسة الاقتصادية لتحسين الوضعية المالية لدي تطور الأنفاق العمومي في الجزائر كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة ألي السياسة التوسعية في الإنفاق العمومي، ومن اجل ذلك تم أقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).[1]

حيت عرفت خلال الفترة (2010-2014)بتنفيذ البرنامج الخماسي بتعزيز النمو الاقتصادي، وقد نتج عن تنفيذ هذا البرنامج زيادة حجم الإنفاق العمومي من 1807.86مليار د ج سنة 2010 الى 8،6995 مليار د ج سنة 2014،من خلال الفترة (2015-2019)سجل الإنفاق العمومي ارتفاع مستمر من7656.3 مليار د ج سنة 2015،وفي السنة 2016 سجل تراجع إلى 5،7297مليار د ج ثم عاود ارتفاع سنة 2019،2018،2017على توالي ب3،7389مليار د ج ،7726.3مليار د ج ،8557.2مليار د ج،وفي سنة 2020سجل تراجع بقيمته 7772مليار د ج .[2]

2-2المتغيرات الداخلية:

الجدول الرقم 2: تطور البيانات المتغيرات الداخلية للدراسة خلال الفترة 2000-2020

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %
2000	3.80	0.33
2001	3.00	4.22
2002	5.60	1.43
2003	7.20	4.25
2004	4.30	3.96

[1] النشرة الإحصائية الثلاثية, رقم 42جوان2018.

[2] تقارير البنك الدولي

2005	5.90	1.38
2006	1.70	2.30
2007	3.40	3.67
2008	2.40	4.85
2009	1.60	5.75
2010	3.60	3،1
2011	2.90	4.50
2012	3.40	8.90
2013	2.80	3.30
2014	3.80	2.90
2015	3.70	4.80
2016	3.20	6.40
2017	1.30	5.60
2018	1.20	4.27
2019	0.80	1.95
2020	5.50	2.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

❖ **معدل النمو الناتج المحلي إجمالي**

من خلال جدول لموضح أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا ، نتيجة للسياسات التي قامت بها الدولة من اجل تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم هياكل القاعدية ووسائل الاتصال إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفاع معدل النمو خاصة خلال السنوات (2001-2005) : حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي سنة 2005 بالنسبة 5.9 %أي ارتفع مقارنة بالسنة السابقة 2004 ويعود ذلك إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة للأوضاع السابقة ، بحيث تراجع بعد ذالك خلال سنة (2006 إلى 2019) وذا راجع لتذبذب بين الزيادة والانخفاض معدلات نمو منفضة بين (3.9%و1.7%) ،في الأنفاق الحكومي الحقيقي خلال هذ ا الفترة هو بسبب اثأر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أما سنة 2020 فقد ارتفع معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بفترة تراجعه إلى 4.9%. [1]

[1] البنك الدولي.

❖ **معدل التضخم**

من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر عرف ادني مستوياته سنة 2000 حيث بلغ نسبة 0.33% و1.41%سنة 2002،و4.26%سنة 2003، و3.96%سنة 2004، وهذا لارتفاع في معدلات التضخم راجع إلى سبب ارتفاع أسعار النقل والاتصال وأسعار التغذية وبالتالي نستنتج أن السبب الرئيسي في الارتفاع معدلات التضخم هو ارتفاع الأسعار.

انتقال معدل التضخم من2.31سنة 2006الى 3.67%سنة2007،و4.85%سنة2008، و5.75%سنة2009، يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفة مستمر يرجع إلى تدخل الدولة بصفة خاصة فيما يتعلق الأمر بدعم وتنظيم أسعار الموارد الغذائية الأساسية،

ومع بداية سنة 2012 قلمت الحكومة بإلغاء القروض جميع الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات وهو ما أدى إلى تخفيض معدل التضخم إلى 3.91 % نهاية 2010، وبعد ذلك نلاحظ ارتفاع معدل التضخم سنتي 2011 و 2012 إلى 4.52 % و 8.89 % على التوالي ويعود هدا الارتفاع إلى ارتفاع الكتلة سنة 2010 و 2012 إلى نسبب محددة، ثم انخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى 3.25 % ليصل إلى 2.91 سنة 2014 ويعود هده الانخفاض إلى قيام البنك الجزائري بإدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة سنة 2013 لمدة 6 أشهر ورفع معدل الاحتياط آت الإجبارية بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية.[1]

أما بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 شهدت ارتفاع لمعدلات التضخم حيث وصل إلى 1.4%و 6.39%على التوالي وكدالك ارتفاع معدل التضخم في سنة 2017 و 2018 إلى 5.6 %و4.27 % ، وسرعان ما ينخفض في السنتين المتبقيتين 2019 2020 إلى 1.95 % و 2.4%على التوالي .

2- 3 المتغيرات الخارجية:

❖ **الجباية البترولية**

الجدول رقم3-1: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	الجابية البترولية	معدل التغير %
2000	52400	77.04
2001	123.86	70.60
2002	942.9	60.13
2003	1285.0	71.00
2004	1485.70	71.91
2005	2267.8	77.98
2006	2517.40	78.86

[1] إحصائيات البنك الدولي .

2007	1738.85	78.49
2008	7993.05	86.25
2009	1871.88	67.79
2010	1835.00	69.12
2011	7595.22	73.01
2012	8342.76	69.93
2013	6494.04	69.05
2014	5435.74	68.02
2015	1728.82	65.85
2016	984.05	65.50
2017	4027.14	64.00
2018	2832.00	53.00
2019	2667.00	45.02
2020	1852.00	31.00

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه :

فان الجباية البترولية سجلت ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع الأسعار النفط خلال هده الفترة 2000-2008 حيث سجلت 862200 مليون د ج سنة 2004 ، إلا أن هده الفترة تميزت تدبدب الإيرادات بداية سنة 2008 بسبب الأزمات المالية التي كان سببها عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما اثر على الاقتصاد الجزائري لاعتماده الشبه الكامل على الإيرادات النفطية ، وفي سنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض لتسجل الجباية البترولية ما قيمته 157773 مليون د ج بسبب عدة عوامل من بينها إصدار الدول المصدرة للنفط على إنتاج نفس الكمية إضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية أخرى .[1]

كما أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة معتبرة جدا فخلال الفترة 2000-2014 انحصرت نسبتها بين 33% و63% وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية مقارنة بالموارد الأخرى للدولة قي حين أن الفترة 2011 -2017 انخفاض نسبة مساهمة نسبة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة ويرجع هدا إلى الانخفاض إلى زيادة حجم الأنفاق العام في حجم زيادة الجباية البترولية حيث أن نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العامة وما يصاحبه من انخفاض في الفترات التالية من 2018-2020 بنسب 2832و2667و1852.

في الرقم القياسي للواردات الذي ارتفع من 11.إلى مليار دولار سنة 2001 إلى 71.8 سنة 2014 كما ان ارتفاع الواردات خلال السنوات الأخيرة تزامن مع تراجع الرقم القياسي للواردات وانخفاض سعر برميل النفط .

❖ **عدد السكان**

[1] تقارير بنك الجزائر .

جدول رقم 3-2: تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	عدد السكان	معدل التغير %
2000	31.04	1.4
2001	31.04	1.3
2002	32.26	1.3
2003	32.69	1.3
2004	33.15	1.3
2005	33.64	1.4
2006	34.17	1.5
2007	34.73	1.6
2008	35.33	1.6
2009	35.98	1.7
2010	36.66	1.8
2011	37.38	1.9
2012	38.14	2.0
2013	38.92	2.0
2014	39.73	2.0
2015	40.55	2.0
2016	42.23	2.1
2017	41.20	2.0
2018	43.05	2.0
2019	43.90	1.9
2020	44.85	1.8

المصدر: من أعداد الطالبتين باعتماد على تقارير البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن عدد السكان في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2009 تميزت بمعدلات نمو متوسطة لا مترفعة لا منخفضة بحيث كانت تتراوح مابين 31، 04% و35.98 % من معدل التغير ب 1.4و1.7، لكن سرعان ما ارتفعت معدلات النمو في الفترة 2010_2020 والارتفاع كان متذبذبا وهدا راجع إلى ظاهرة التسرب في الإنتاج والجهاز التربوي .[1]

❖ **سعر الصرف:**

جدول رقم 4: تطور سعر الصرف في جزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة:مليار دينار الجزائري

السنوات	سعر الصرف	معدل التغير %
2000	75.26	2.53
2001	77.22	3.18
2002	79.68	-2.87
2003	77.39	-6.88
2004	72.06	1.69
2005	73.28	-0.85
2006	72.65	-14.26
2007	62.29	3.67
2008	64.58	12.49
2009	72.65	2.39
2010	74.39	-1.94
2011	72.94	6.30
2012	77.54	2.36
2013	79.37	1.52
2014	80.58	24.95
2015	100.69	8.69
2016	109.44	1.39
2017	110.97	5.06
2018	116.59	2.36

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

2019	119.35	2.37
2020	126.78	6.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن سعر الصرف في الجزائر كانت 75.26 مليار د ج بمعدل التغير ب2.53 ،

كذلك سنة 2001 وهدا راجع إلى أن البنك المركزي قام بتخفيض قيمة العملة المحلية في الأسواق بحث تتزايد بسرعة إلى أن تصل الى79.68 مليار د ج ثم تنخفض تارة أخرى من 77.68 مليار د ج إلى 77.54 مليار د ج سنة 2012 ودالك لعكس ظروف الفترة الأولى من 2002 إلى 2012 ، بحيث تتزايد بسرعة متفاوتة وفائقة إلى أن تصل 126 في معدل سعر الصرف ب معدل التغير 6.22% وارتفاع أسعار النفط ، وكما يعرف أيضا أن سعر صرف مليار د ج والطلب على البترول ويخفض من أنتاجه .[1]

المطلب الثاني: الدراسة الاستقرارية

1- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

قبل التطريق إلى الدراسة الاستقرارية، الابد من دارسة الارتباط بين متغيرات الدراسة باعتماد على برنامج EVIEWS9 :

الجدول رقم2-1: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

POPU	PIB	OIL	INFL	Cham	G
1.4	3.8	20.6176 0062	0.33	75.26	23
1.3	3	17.5674 6288	4.22	77.22	12
1.3	5.6	18.3937 7038	1.43	79.6800 000000000 11	17
1.3	7.2	20.2260 9795	4.25	77.39	12
1.3	4.3	22.2258 3532	3.96	72.06	9
1.4	5.9	29.0410 5561	1.38	73.28	8
1.5	1.7	30.6644	2.3	72.65	20

[1] الإحصائيات البنك الدولي.

		3194			
1.6	3.4	28.6934 1608	3.67	62.29	27
1.6	2.4	30.4968 0329	4.85	64.58	35
1.7	1.6	20.6142 3976	5.75	72.65	1
1.8	3.6	23.3452 2371	1.3	74.39	5
1.9	2.9	27.2680 1052	4.5	72.94	31
2	3.4	26.1090 0866	8.9	77.5400 0000000001	21
2	2.8	23.8227 7713	3.3	79.37	15
2	3.8	20.4913 5393	2.9	80.58	16
2	3.7	12.8409 1535	4.8	100.69	9
2.1	3.2	10.0260 1872	6.4	109.44	-5
2	1.3	12.1139 1365	5.6	110.97	0
2	1.2	15.6556 5609	4.27	116.59	6
1.9	0.8	14.3269 3258	1.95	119.35	11
1.8	5.5	10.1935 3233	2.4	126.78	14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

من خلال الجداول أعلاه نلاحظ وجود اختلاف دراجة الارتباط بين المتغيرات حيث يرتبط المتغير التابع G ارتباط علاقة عكسية مع المتغير المفسرة inf بنسبة 33% ;ويرتبط ارتباط التامة المتغيرات المفسرة chan، popu، pib ، oil بنسب 23%،75%، 14%، 43%، 8%، 18%على الترتيب.

أما بالنسبة المتغيرات المستقلة فتختلف درجة التأخير والاتجاه الارتباط بينها من خلال المصفوفة تبين لنا أوجود ارتباط قوي جدا موجب الإشارة بين المتغير chan، oil بنسبة 79%، وارتبط ضعيف بين inf، popu.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

ويتم العديد من الدراسات القياسية أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار ، مما ينتج عن نمذجتها مشكلة الانحدار الزائف ، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في نموذج السلاسل الاقتصادية .

فيما يلي سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات ، بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة ، باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية (اختبار ديكي و فولر المطور ADFواختبار فيليبس و بيرون PP) . وذلك باختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ومعرفة درجة الاستقرارية كل سلسلة زمنية .

الجدول رقم 2-2: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

عند المستوى		G	INFL	chan	POPU	PIB	OIL
الثابت	t statistic –	- 3.17	-3.4	1.06	-2.27	-2.97	-0.87
	prob	0.04	0:023	0.995	0.2	0.054	0.77
	الحكم	××	××	n	n	××	n
القاطع +الاتجاه العام	t _statistic	-3.57	-3. 83	- 0.806	0.13	3.35-	1.58-
	f	0.06	0.04	0.947	0.99	09.0	0.76
	الحكم	×	××	n	n	×	n
دون القطاع+دون الثابت	t- statistic	-1.83	-0.39	2.37	0.63	-0.94	-0.80
	I	0.065	0.52	0.988	84.0	0.29	0.35
	الحكم	×	n	n	n	n	n

المصدر:من اعدد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

الجدول رقم2-3: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

عند الفرق الأول		G	INFL	CHAN	POPU	PIB	OIL
الثابت	t statistic-	4.94	-5.63	-563.1	-2.76	-5.76	-3.56
	prob	0.0011	0.003	0.0392	0.0825	0.0002	0.017
	الحكم	×××	×××	××	×	×××	×××
القاطع +الاتجاه العام	t _statistic	-4.77	-5.86	4.47-	-3.27	96.5-	82.3-
	f	0.01	0.000	0.0120	0.1004	.00014	0.04
	الحكم	×××	×××	×××	n	×××	××
دون القطاع+دون الثابت	t statistic-	-5.08	-808.5	-80.2	-2.59	-5.96	-3.60
	I	0.000	0.000	0.01	.00124	0.000	0.0010
	الحكم	×××	×××	×××	×××	×××	×××

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج EVIEWS12.

الجدول رقم 2-4:نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

عند المستوى		G	INFL	CHAN	POPU	PIB	OIL
الثابت	t statistic-	3.017-	-4.43	1.06	-2.27	-2.97	-0.87
	prob	0.004	0.0003	0.995	0.2	0.054	0.77
	الحكم	×××	×××	n	n	××	n
القاطع +الاتجاه العام	t _statistic	-3.00	4.-773	-0.806	0.13	3.35-	1.58-
	f	0.15	0.0058	0.947	0.99	09.0	0.76
	الحكم	n	×××	n	n	×	n

دون القطاع+دون الثابت	-t statistic	-1.77	882.1	2.11	0.69	-0.93	-0.80
	I	0.073	0.1195	0.988	86.0	0.29	0.35
	الحكم	×	n	n	n	n	n

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج EVIEWS12.

الجدول رقم 2-5:نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

عند الفرق الأول		G	INFL	CHAN	POPU	PIB	OIL
الثابت	t – statistic	_9.59	9.17	-563.1	-2.8	-5.76	-3.56
	prob	0.0000	0.0000	0.0392	0.0825	0.0002	0.017
	الحكم	×××	×××	××	×	×××	×××
القاطع +الاتجاه العام	t _statistic	-4.77	-5.86	4.47-	-3.27	96.5-	82.3-
	f	0.01	0.000	0.0120	0.1004	.000014	0.04
	الحكم	×××	×××	×××	n	×××	××
دون القطاع+دون الثابت	-t statistic	-10.08	9.69	-80.2	-2.59	-5.96	-3.60
	I	0.001	0.001	0.0073	.000113	0.000	0.0010
	الحكم	×××	×××	×××	×××	×××	×××

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج EVIEWS12.

×× مستقر عند مستوى معنوية 5%

×××مستقر عند مستوى معنوية 1%

× مستقر عند مستوى معنوية 10%

n سلسلة المتغير غير مستقر

من خلال الجدول رقم 2-3-4-5 نلاحظ عند مستوى(0) ان سلسلة متغيرG مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 1% في اختبار (ADF)،اما بالنسبة لاختبار (PP) فهي مستقرة عند مستوى معنوية 1 %، وسلسلة المتغيرات PIB و POPUوINFLعند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5 %عند اختبار(PP) ، و بالنسبة لاختبار

(ADF) فان سلسلة المتغيرات PIBوعند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 1 % ، بينما سلسلة المتغير G عند مستوى (1) فهي مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5 %،وعند المتغيرCHAN كان المستوى 1 غير مستقر.وعند الفرق الأول أن السلسلة متغيرG مستقر عند الفرق الأول معنوية 1% في اختبارADF ، بالنسبة (PP)فهي مستقرة عند الفرق الأول.

المبحث الثاني : التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية .

قدم PERSAN (2001) و SHIN (2001) ، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، هي نتائج مزج نموذج ((AR) ، و نموذج الإبطاء الموزع المحدود .

فقد جاء هذا النموذج ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرارية لهذه السلاسل الدرجة الأولى (1) .

المطلب الأول : اختبار الحدود (BOUND TEST)

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدارسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL ، بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود آو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة . و في حالة تحقق من وجود علاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج ، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ، والحصول على معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير ليتم أيضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الأجل القصير .

ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F)في اختبار (WALD TEST) ، على النحو التالي :

- فرضية العدم : (عدم وجود تكامل المشترك بين المتغيرات).
- الفرضية البديلة : (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

والنموذج التالي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X) وبعد اجراء اختبار الحدود (BOUND TEST)تم الاعتماد على البرنامج EVIEWS تم التوصل الى النتائج التالية :

الجدول رقم2_6 : نتائج اختبار الحدود لنموذج INV

الإصدار	إحصائية Fالمحسوبة		القرار
النموذج			وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	4.15	3.06	
عند مستوى معنوية 5 %	3.38	2.39	
عند مستوى معنوية 10 %	3	08.2	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول رقم 6 بحيث يوضح الجدول نتائج احتساب إحصائية (F)، حيث جاءت اكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج على مستويات معنوية 1 %، 5 %، 10 %. بحيث تشير النتائج الى رفض فرضية العدم و بالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الانفاق العام و معدل التضخم ، وباقي المتغيرات التابعة الأخرى .

المطلب الثاني : تقدير النموذج

و نظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فان هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين OIL; INFL.

1- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

ويتم اختبار التكامل المشترك وذلك في أطارUECM تم الحصول على النتائج التالية:

بالنسبة للأجل القصير فنلاحظ أن معنوية معامل التصحيح، أو ما يعرف بمعامل الخطأ (1-) Coined، وإشارته سالبة، حيث اخذ قيمة (08.5-) عند مستوى دلالة اقل من 1 % ب 0، 0000 ، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية G، أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت 50% .

الجدول رقم 2_7 : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL

ARDL(1.2.2.0.2.2)		
المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
G(_1)	-0.195363	0.1927
CHAN	-0.375397	0.2342
-1 CHAN	0.6411558	0.0956
NFLI	- 611558.0	0.2822
INFL-1	0.238036	0.7935
INFL-2	2.629560	0.0042
OIL	0.399560	0.0097
IBP	-0.400428	0.4721
PIB_1	- 3053.1	0.6485
PIB-2	-107.705	0.1741
POPU	50.499	7170.0
POPU-1	97.36	190.02
C	-46.45	0591.0

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن تقدير المعلمة النموذج في المدى القصير بنسبة 2.629560في المتغير INFL الاحتمال ب0.0042 لها تأثير على المتغير G بشكل سلبي ب 0.1927والمتغير PIBبتقدير المعلمة نتيجة سالب المتغيرات الأخرى.

2 – نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل سوف نلاحظ تقدير تأثير كل منHANLC،INFL; PIB;OIL، في المدى الطويلة كما هو موضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2_8 : تقدير صيغة نموذج تصحيح الخطا وفق منهجية ARDL

EC = G - (-0.2899*CHAN -4.9201*INFL + 2.1998*OIL - 1.0932*PIB + 33.5634*POPU - 38.8639)		
المتغيرات	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
ANCH	-0.2899 36	0.0302
INFL	-4.920149	0.0151
OIL	2.199800	0.0136
PIB	-1.093176	0.1775
POPU	33.56340	0.0084
C	-38.86392	0.0686

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد برنامجEVIEWS 12

يتضح من خلال جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجيةARDL أن كل من PIB;INFL ;CHANتمارس تأثير سالب على المعلمة المقدرة بين الاحتمالات 02 0.03، 0.015، 0.17بشكل سالبي اما بنسبة المتغيرات أخر كانت موجبة في تقدير نموذج تصحيح الخطاء.

المطلب الثالث : التقييم الإحصائي للنموذج

1– اختبار جودة التوفيق النموذج R2:

ويقاس به المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية. وهوموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم2 _9: اختبار جودة التوفيق R2 للنموذج INV

النموذج INV	الاختبار
985282،0	R- squared
933769،0	Adjusted R- squared

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول نجد ان :

قيمة معامل التحديد تساوي (99،0) وهي قريبة من الواحد ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 99 %من التغير في المتغير التابع ،وبقية (01،0%) لمتغيرات أخرى غير مدرجة ضمن النموذج .

قيمة معامل التحديد المصحح (97،0) وهي قريبة أيضا من الواحد ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 97 % من التغير في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ، والبقية (03،0 %) لمتغيرات أخرى غير مدرجة ضمن النموذج .

2 – اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم :

تستخدم اختبار F، لاعتماد المتغيرات المستقلة إحصائيا. ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرات، إذا تم اعتماد المعلمة إحصائيا فان المتغير المصاحب لها يكون لها تأثيرا على المتغير التابع، لذالك يحتفظ به في النموذج.

الجدول رقم2_ 10 : اختبار F

F –statistic	19.12689
Prob(F-statistic)	005718،0

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS12

3– الاختبارات الشخصية:

يستخدم معيار نظرية الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى توافر الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوف فروض طريقة الاقتصاد القياسي المستخدمة إما أن تفقد المقدرات خصائصها أو أن تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة لاستخدام ، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد ،المرغوبة للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل ألقياسية تم إجراء ، معنوية هذه المقدار ت الاختبارات التشخيصية التالية :

- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء** : يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية إلى أن القيمة الاحتمالية لـ F بلغت 15،0%وهي اكبر من 1 5% 10% %، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ **مشكلة عدم تباين حد الخطأ:** باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autorégressive (ARCH)Test، توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وقد تبين أن النموذج لايعاني من مشكلة اختلا ف التباين من خلال اختبار (ARCH) (0.98) الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ F (19.12) وهب اكبر من 1%5%10% .
- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة ألانحدار وهو ما أثبته الاختبار على ألنموذج بحيث بلغت قيمة Jaque - Bera (76،1) باحتمالية (41،0) ، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا .
- ✓ **اختبار استقرارية النموذج:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) ، ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمر مهم ليبين وجود إي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذا الاختبار نجده دائما مصاحبا لمنهجية ARDL .

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، إذا وقع الشكل البياني لاختبار cusum داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%وهذا يعني ان المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلا الرسم البياني التالي نلاحظ أن مجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %.

الشكل رقم (2-1) : المجموع التراكمي للبواقي للنموذج CUSUM

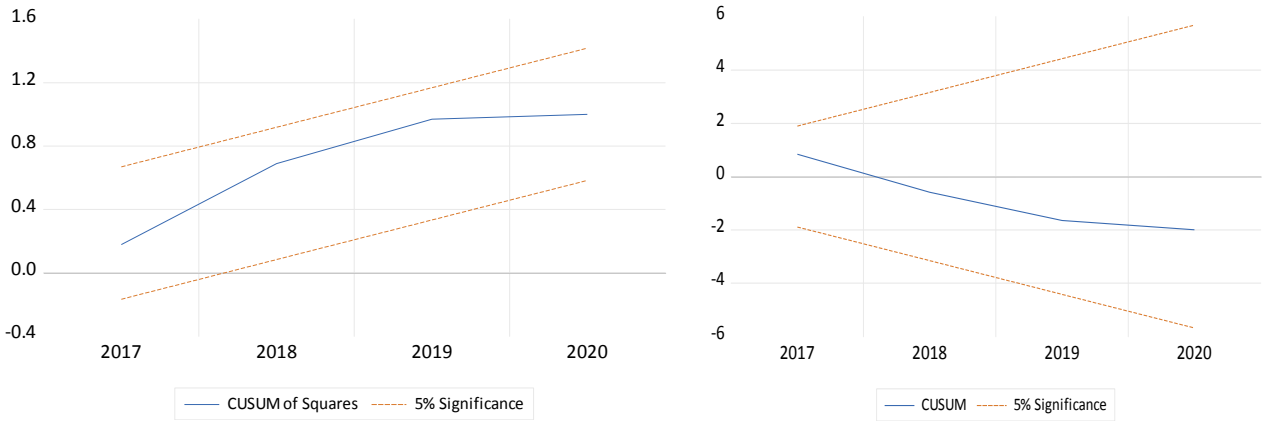

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ألدارستنا السابقة التطبيقية التي قمنا بها، تضح بأن لكل من الإنفاق العام المتغيرات المستقلة متمثل في النمو الاقتصادي، التضخم، الجباية البترولية، سعر الصرف، عدد السكان التي من خلالها قمنا بدراسة العلاقة بين جميع المتغيرات وذلك باستخدام المنهجية ARDL، وباستعمال برنامج EVIEWS12الدراسة الاستقرارية وتقدير المعلمات الإحصائية، .تقدير السلاسل الزمنية،وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، وبعد تقدير النموذج واختبار النموذج تم التوصل إلى نتيجة أن هناك بعض المتغيرات تأثر سلبا وإيجابا على الإنفاق العام في الجزائر في المدى القصير والطويل.

خاتمة

خاتمة

تعتبر النفقات العامة من أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر،والسياسة المالية له دور كبير على النفقات العامة، حيث تطرقنا في هذا العمل إلى الفصلين الفصل الأول فيه الجانب النظري والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يحتوى على المتغيرات الدراسة ومعطيات الدراسة والتحليل النتائج.

هدفت الدراسة لتحديد العوامل الأنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) لتحقيق هذه الغاية، تم استخدام المنهجية نموذج ARDL باستعمال برنامجEVIEWS 12;.ومن هناك نتوصل إلى النتائج الدراسة التالي:

✓ **النتائج الدراسة :**

- تطور الأنفاق العمومي في الجزائر على النمو الاقتصادي؛
- الإنفاق العمومي يعتبر كأداة النقدية التحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ارتفاع معدلات الإنفاق العمومي في الجزائر على المؤشرات الدراسة؛
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسة الاقتصادية المعتمدة على التأثير على النمو الاقتصادي؛

✓ **التوصيات:**

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- اعتماد سياسة النقدية ومالية على الإنفاق العمومي؛
- توجيه المزيد من الإنفاق العمومي إلى عدد السكان؛
- العمل على توفير الإيرادات في الجزائر؛
- تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تشجيع الوردات على الدول العالم، وتحقيق السياسة المالية الاستقرار الاقتصادي؛

✓ **أفاق الدراسة:**

وفي أخير يمكن اعتبار هذا البحث المعالجة هذه الموضوع، هناك بعض المواضع الأخرى مثل في دراسة القياسية:

- محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؛
- دارسة القياسية الأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

مراجع بالغة العربية

أ-قائمة الكتب :

1-سوري عدلي ناشد،"المالية العامة "،كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية ،2003.

2- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الرابعة، ديون المطبوعات الجامعية.

3- فوزت فرحات، المالية لعامة، الاقتصادية المالي، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت –لبنان

4-سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة،كلية الحقوق،جامعتي الإسكندرية العربية، الطبعة الأولى 2008.

5-زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، كلية الحقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعة،1998 .

6- حسين مصطفي حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر،1995 .

7- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية التحليل الجزائي والكلي للمبادئ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2001 .

1- أيمن نايف العشعوش،"محددات الإنفاق الحكومي في سورية للفترة 1970-2005،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 32العدد1-2010،(تاريخ الإيداع 2009/9/27، قبل للنشر في 2010/3/9).

2- شويرب جلول، "محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2014"،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية .

3- حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 أستاذة مساعدة قسم"أ"،جامعة برج بوعريريج ،الجزائر.

4- فلفول عبد القادر،بن جلول خالد،دراسة قياسية للعلاقة بين الأنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015،جامعة 8ماي1945 –قالمة-،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ،عدد :00السنة 2018،ص2602_7410.

5- عبد الحق تفات، محمد ساحل،"محددات الإنفاق العام الجزائر للفترة 2000-2017،مجلة أداء المؤسسات الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة "الجزائر"،المجلد 16-العدد 01 /جوان -2020.

ج – تقارير:

1- البنك الدولي.

2- الديوان الوطني للإحصائيات.

3- الصندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي.

4-البنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثة، رقم 42:جوان 2018.

5- صندوق النقدي العربي: تقرير تنافسية اللقتصادات العربية، العدد الثالث،2019.

مراجع بالغة الأجنبية

*The Relationship Between Government ،1-Lecture MuhannadK;Abed Spending and Inflation in Iraq for the period(2017-2004).

2Saleem Sulieman AL ;Hajaga .Public Expenditure Determinants in Some Arab Countries during the period (2000*2014).

Dynamic regressors (2 lags، automatic): CHAN INFL OIL PIB POPU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 243
Selected Model: ARDL(1، 2، 2، 0، 2، 2)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1927	-1.564905	0.124840	-0.195363	G(-1)
0.2342	-1.399586	0.268220	-0.375397	CHAN
0.0956	2.172175	0.294809	0.640376	CHAN(-1)
0.2822	-1.241584	0.492562	-0.611558	CHAN(-2)
0.7935	0.279757	0.850868	0.238036	INFL
0.0042	-5.887973	0.534439	-3.146764	INFL(-1)
0.0042	-5.855613	0.507656	-2.972639	INFL(-2)
0.0197	3.766771	0.698094	2.629560	OIL
0.4721	0.793128	0.503089	0.399014	PIB
0.6485	-0.491963	0.813940	-0.400428	PIB(-1)
0.1741	-1.650866	0.790693	-1.305328	PIB(-2)
0.0717	-2.433554	44.25830	-107.7050	POPU
0.1704	1.668982	30.25743	50.49910	POPU(-1)
0.0219	3.642711	26.71810	97.32631	POPU(-2)
0.0591	-2.615916	17.75917	-46.45651	C

13.26316	Mean dependent var	0.985282	R-squared
10.42882	S.D. dependent var	0.933769	Adjusted R-squared
4.833217	Akaike info criterion	2.683894	S.E. of regression
5.578827	Schwarz criterion	28.81315	Sum squared resid
4.959404	Hannan-Quinn criter.	-30.91556	Log likelihood
3.377097	Durbin-Watson stat	19.12689	F-statistic
		0.005718	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0302	-3.291956	0.088074	-0.289936	CHAN
0.0151	-4.080841	1.205670	-4.920149	INFL
0.0136	4.208776	0.522670	2.199800	OIL
0.1775	-1.634344	0.668878	-1.093176	PIB
0.0084	4.842092	6.931590	33.56340	POPU
0.0686	-2.474085	15.70840	-38.86392	C

EC = G - (-0.2899*CHAN -4.9201*INFL + 2.1998*OIL -1.0932*PIB + 33.5634 *POPU - 38.8639)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3	2.08	10%	30.66172	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K

3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		
	Finite Sample: n=35		19	Actual Sample Size
3.417	2.331	10%		
4.013	2.804	5%		
5.419	3.9	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.517	2.407	10%		
4.193	2.91	5%		
5.761	4.134	1%		

الملخص

تهدف هذه الدراسة في محددات الأنفاق العام في الجزائر على المدى القصير والطويل، باستخدام نموذجEVIEWS12،ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للفترة 2000-2020.

تهدف النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النمو الاقتصادي و معدل التضخم وعدد السكان والجباية البترولية.المتغير التابع الإنفاق العام هي أهم المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديد النمو الاقتصادي،علاقة عكسية بين الأنفاق العام والمتغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام،نموذج ARDL، الاختبار التكامل المشترك، النمو الاقتصادي.

Summary

This study aims at the determinants of public spending in Algeria in the short and and the ARDL model for the period 2000-، using the EVIEWS12 model،long term 2020.

،The results aim that the independent variables represented in economic growth ،inflation rate population number and oil tax. The dependent variable public and the study ،spending is the most important variable in the Algerian economy the most important of which is determining economic ،reached a set of results an inverse relationship between public spending and the study variable.،growth

economic ، co-integration test، ARDL model،Keywords: public spending growth.